

الذكاء الاصطناعي ودوره في تطوير القضاء الإداري

م. رنا ياسين حسين

جامعة بغداد / كلية الطب البيطري

Artificial Intelligence and Its Role in Developing Administrative Judiciary

Rana yassin hussein

University of Baghdad , college of Veterinary Medicine

Rana.y.147@covm.uobaghdad.edu.iq

المستخلص

تهدف هذه الورقة الى أبرز تأثير تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء من أجل حل نزاعات القضاء الإداري حيث تدخل هذه التقنية ضمن مفهوم التقاضي الذكي والذي يتميز عن التقاضي الإلكتروني في عدة جوانب تناولنا ذكرها في هذا البحث بعد تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان طبيعته القانونية حيث يعتبر اساس التقاضي الذكي وجوهه . كما يتناول البحث أهم مقومات الذكاء الاصطناعي ومزايا توظيفه ، والتحديات التي تواجه تطبيقه مع التركيز على نطاق عمله في المحاكم الإدارية ودوره في تعزيز الأجهاد القضائي و الكفاءة والشفافية استنادا الى بعض التجارب الدولية.الكلمات المفتاحية : الذكاء الاصطناعي ، القضاء ، القضاء الإداري ، تطوير القضاء .

Abstract

This study seeks to shed light on the influence of artificial intelligence technologies within the judicial sphere particularly in resolving disputes before administrative courts .such technologies fall under the framework of smart litigation , which is characterized by electronic adjudication and its multiple dimensions .The paper addresses the conceptual foundations of artificial intelligence, its legal nature, and the doctrinal debate surrounding its existence as a core component of modern administrative justice .moreover ,it examines the functional advantages and inherent challenges of applying these technologies ,with a particular emphasis on their integration into administrative courts and their potential in transparency .The analysis also draws on selected international experiences to provide comparative insights.

Keywords : Artificial Intelligence , Judiciary , Administrative Judiciary , Judicial Development.

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورا متسارعا في مجالات التكنولوجيا الرقمية وكان أبرز مظاهر هذا التطور ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي التي بدأت تدخل في مختلف القطاعات الحيوية ، ومنها مرفق العدالة ، ويعد القضاء الإداري من اهم المجالات التي يمكن ان تستفيد من هذه التقنيات نظراً لطبيعة مهامه المرتبطة بمراقبة مشروعية القرارات الإدارية وحماية حقوق الأفراد تجاه السلطات العامة. وتتبع اهمية هذا الموضوع من كونه يثير اشكالات متعلقة بالتكييف القانوني للذكاء الاصطناعي ومدى امكانية اضعاف الشخصية القانونية على انظمة الذكاء الاصطناعي من عدمه، وحدود تمييزه عن الأنظمة الإلكترونية التقليدية التي اصبح امر وجودها داخل البيئة القضائية امراً مفروغاً منه على الرغم من عدم تنظيمها وتحديد معالم استخدامها بوضوح لغاية الآن ، فضلا عن الضوابط الاخلاقية والقانونية لأستخدامه في مرفق القضاء . وقد تناول البحث المقومات التي يجب توافرها لتطبيقه بصورة فعالة ، الى جانب المزايا التي يقدمها. وسيتم التركيز في هذا البحث بصورة خاصة على نطاق تطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاكم الإدارية ، ودوره في تطوير هذا القضاء من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية وضمان سرعة الفصل في النزاعات ، مع الاستفادة من بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال ، حيث اعتبر الذكاء الاصطناعي قيمة مضافة لمبدأ العدالة الإدارية ، الا انه قد يواجه من التحديات الكثير داخل البيئة القضائية نظراً لنقص التشريعات التي تنظم استخدامه وضعف البنية التحتية الرقمية في كثير من البلدان.

أهداف البحث :

١. توضيح مفهوم الذكاء الاصطناعي وتمييزه عن الأنظمة الإلكترونية التقليدية
٢. بيان الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي وضوابط استخدامه في القضاء الإداري
٣. تسليط الضوء على مقومات استخدامه ومزاياه والتحديات التي قد تواجه تطبيقه في المحاكم الإدارية
٤. عرض نطاق تطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاكم الإدارية ودوره في تطوير القضاء الإداري

أهمية البحث:

يعد هذا الموضوع من المواضيع المهمة لانه يسليط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة ودقة القضاء الإداري . حيث ان فهم هذا الدور يساعد في تحديث الإجراءات القانونية وتحسين عملية اتخاذ القرارات في المحاكم الإدارية .

أشكالية البحث:

تتمثل اشكالية هذا البحث في التساؤلات الآتية :

١. كيف يمكن للذكاء الاصطناعي ان يسهم في تطوير القضاء الإداري ، وما هي الضوابط القانونية والاخلاقية التي تضمن استخدامه بشكل فعال دون المساس بأستقلالية القاضي ومبدأ المشروعية؟
 ٢. ماهي المزايا التي يمكن ان تقدمها تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز النظام القضائي في المحاكم الإدارية؟
 ٣. ماهي التحديات التي تواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري؟
- تتبع هذه الاشكالية من الحاجة الملحة لمواكبة التطورات التقنية في مرفق القضاء مع ضمان تحقيق العدالة وسرعة الفصل في القضايا الإدارية .

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال أستعراض الأدبيات القانونية والتقنية ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي ودراسة تجارب الدول الرائدة في تطبيقه.

خطة البحث

المبحث الأول : الأطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي المبحث الثاني : الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي وضوابط استخدامه بالقضاء المبحث الثالث : مقومات استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء والآثار المترتبة عليه (المزايا والتحديات) المبحث الرابع : دور الذكاء الاصطناعي في تطوير القضاء الإداري

المبحث الأول : الأطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي

اصبحت التكنولوجيا الحديثة ميزة هذا العصر تسهل الأعمال اليومية للأشخاص حيث غيرت اسلوب الحياة بشكل عام ، وتضاف نهضة التكنولوجيا الى ماحدث من تطور صناعي وتجاري وأداري، والسمة الغالبة عليها انها متسارعة في هذا التطور ففي كل عام تظهر حواسيب والآت الكترونية اكثر حداثة من سابقتها ، ولم يقتصر استخدامها على المجالات الأدارية والصناعية والتجارية بل امتد استخدامها الى مجال القضاء فاصبح جزء كبير من عملية التقاضي يحدث بصورة الكترونية وقد تبنت هذه الحداثة بالقضاء الكثير من دول العالم مثل الصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واستونيا ، عليه سيتم في هذا المبحث دراسة تعريف التقاضي الذكي في المطلب الاول وتمييزه عن التقاضي الإلكتروني في المطلب الثاني .

المطلب الأول : تعريف الذكاء الاصطناعي

أن أنظمة الذكاء الاصطناعي هي أساس مفهوم التقاضي الذكي وحيث ان موضوع بحثنا ينصب على معرفة اثار الذكاء الاصطناعي على القضاء فلا بد لنا من تعريف الذكاء الاصطناعي ليتسنى لنا تعريف التقاضي الذكي او مايعرف بالمحاكم الذكية ، حيث تعددت تعريفات الذكاء الاصطناعي ولانجد تعريف موحد له ، وقد عرف العالم الأمريكي (جون ماكرسي) الذكاء الاصطناعي عام ١٩٥٦ على أنه (علم وهندسة الألات الذكية وخاصة برامج الحاسوب الذكية او هو فرع علوم الحاسوب الذي يهدف الى انشاء الألات الذكية) ، (علي واكرم ، ٢٠٢٤ ، ص ٢٧٤) عرف بأنه (العلم القادر على بناء الألات التي تؤدي مهاماً تتطلب قدرأ من الذكاء البشري عندما يقوم بها الإنسان) ، (عبد الله ، ٢٠٢١ ، ص ٢٧) وعرف ايضاً بأنه (عبارة عن برامج تتيح للحاسب الألي محاكاة بعض الوظائف لمخ الإنسان بطرق محدودة ويتم تنفيذ هذه البرامج على حاسبات كبيرة او حاسبات متوسطة او حاسبات شخصية) ، (الفقي، ٢٠١٢ ، ص ٥٨) وعرف ايضاً بأنه احد فروع علوم الحاسوب وكيفية اداء مهام معينة وخلق

وتصميم برامج تحاكي أسلوب العقل البشري بواسطة الآلات وأجهزة الكمبيوتر حيث يستطيع الكمبيوتر أداء مهام معينة بدلاً عن الإنسان من تفكير وحركة وسمع وتكلم والتعلم من التجارب السابقة بأسلوب ذكي. (محمود ، ٢٠٢٤ ، ٩٢٢) وقد عرف الفقه الذكاء الاصطناعي (العلم الذي يسعى الى تطوير نظم حاسوبية تعمل بكفاءة عالية تشبه كفاءة الإنسان الخبير او هو قدرة الآلة على تقليد ومحاكاة العمليات المركبة والذهنية للإنسان وطريقة عمل عقله في التفكير والاستنتاج والرد والاستفادة من التجارب السابقة وردود الفعل الذكية فهو مضاهاة عقل الإنسان والقيام بدوره) ، (علي واكرم ، ٢٠٢٤ ، ص ٢٧٤) ويمكننا تعريفه بأنه جعل الآلات والبرمجيات قادرة على التفكير او التصرف بشكل يشبه الإنسان الى حد ما من خلال تقنيات معينة . اما بخصوص تعريف التقاضي الذكي فهو استخدام قدرات التنبؤ المستقبلية وتحليلات أنظمة الكمبيوتر او الآلات ومحاكاة السلوك البشري في تحليل البيانات القضائية المتاحة في الأنظمة التشغيلية في النظم القضائية ، (الخالدي ، ٢٠٢١ ، ص ١٦١) وعرف أيضاً بأنه (نظام قضائي ذكي تتم فيه جميع اجراءات التقاضي ابتداءً من رفع الدعوى وحتى تنفيذ الحكم باستخدام التطبيقات الذكية الرسمية والمعتمدة من الجهات القضائية عبر الشبكات المتخصصة والأمنة ويتم من خلالها حفظ الملفات وارشفتها بالسجلات الإلكترونية الخاصة المعدة لذلك واصدار القرارات إلكترونياً من خلال قاعدة البيانات والتحليل وصولاً الى حكم الكتروني قابل للتنفيذ تلقائياً وبضوابط محددة) ، (المرزوقي ، ٢٠٢١ ، ص ٢٥٠) وبالنسبة لتعريفه بالقوانين العراقية فلا يوجد قانون يعرف او يشير الى الذكاء الاصطناعي حيث لم ينظم المشرع العراقي تقنيات التكنولوجيا الحديثة في مجال الإدارة العامة او مرافق الدولة ومن ضمنها مرفق القضاء وهذا ما حدا بنا الى دعوة المشرع العراقي الى تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي واصدار تشريعات خاصة تم العمل به داخل اروقة المحاكم مواكبة للتطورات التكنولوجية اسوة بالدول المتطورة حيث سيفضي الى اثاراً نافعة اذا تم استخدامه بشكل صحيح. ويمكننا القول ان التقاضي الذكي هو استخدام التقنيات الذكية والبرمجيات المتقدمة لتحليل البيانات القانونية والقضائية ودعم القضاة والمحامين في اتخاذ قرارات والتنبؤ بالسوابق وتسهيل الوصول الى العدالة .

المطلب الثاني :- التمييز بين التقاضي الإداري الذكي والألكتروني

اصبحت معالجة بيانات نظام الذكاء الاصطناعي من خلال خوارزميات معينة حيث صارت لها القدرة على وضع الحلول للمشكلات من خلال مجموعة متنوعة من الخوارزميات والتقنيات الحديثة هذا التطور نقل مفهوم التقاضي الألكتروني الى مفهوم اكثر حداثة وهو التقاضي الذكي ، لا بد لنا هنا من التمييز بين التقاضي الذكي والتقاضي الألكتروني ، حيث يتطلب التقاضي الذكي تطوير شبكات الكترونية تعادل الدماغ البشري فعملية ادخال القرار يكون من غير تدخل الإنسان بصورة مستمرة فيمكن له ان يحل محل القاضي البشري في بعض الحالات او معاوناً له في حالات اخرى ، ويتسم التقاضي الذكي بالدقة الكبيرة حيث تقل اثناء العمل به الأخطاء البشرية وتتحقق بذلك العدالة التنبؤية لاتخاذ قرارات بدلاً من القاضي البشري ، وفي المجال القضائي يمكن للقاضي الذكي ان يقدم المشورة لخصوم الدعوى وينظم مستندات الدعوى ويوفر السوابق القضائية والمعلومات القانونية التي تكون مطلوبة في عمل القاضي عند الفصل في النزاع المعروف امامه. اما التقاضي الألكتروني فهو (عملية نقل مستندات التقاضي الكترونياً الى المحكمة عبر البريد الألكتروني مع اخضاعها للأصول المتبعة في الأثبات مع اجل الوصول الى الفصل السريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين فهو بمثابة حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعاوى الألكترونية) . (العارضى والخزاعي ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٥٣) وعرف ايضاً بأنه نظام يعتمد على تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يتيح للمحاكم واطراف النزاع مثل القضاة والمحامين والمواطنين إدارة القضايا بشكل فعال عبر الشبكة العنكبوتية من حيث تقديم الدعاوى وتسجيلها والأطلاع عليها . ولا بد من تدخل بشري في التقاضي الألكتروني لأدخال البيانات في النظام المخصص للتقاضي الألكتروني، ولا يمكن للقاضي الألكتروني ان يحل محل القاضي البشري كما هو الحال في التقاضي الذكي. والتقاضي الألكتروني يكون عرضة للأخطاء كأدخال بيانات او او معلومات خاطئة في النظام الألكتروني وفي مجال القضاء يتم ادخال البيانات والمعلومات من قبل العنصر البشري. وقد عرف التقاضي الألكتروني بأنه (نظام ألي يمثل عملية الدعوى المدنية الجارية على الأوراق في تمثيل محوسب لتوثيق جميع خطوات ومراحل العمل القضائي بحيث يتناول جميع المراحل التي تمر بها الدعوى) ، (المجمعي ، ٢٠٢٥ ، ص ٣٢٣) ويمكن اجمال هذه الفروقات بين التقاضي الذكي والتقاضي الألكتروني بهذه النقاط ، (علي الدين ، ٢٠٢٤ ، ١١٦٤)

١. التقاضي الذكي عبارة عن برمجيات للبيانات واستخدام خوارزميات محددة تساعد على التعلم الألي فلا يحتاج الى تدخل بشري بصورة مستمرة بينما التقاضي الألكتروني يحتاج الى التدخل البشري بصورة مستمرة لأدخال البيانات في النظام المخصص له.
٢. في التقاضي الذكي تتحسر نسبة الأخطاء البشرية الى حد تكاد تكون شبه معدومة لأنه يتسم بالدقة الكبيرة بعكس التقاضي الألكتروني حيث تقع الأخطاء أثناء العمل به .

٣. يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء حتى انه يمكن ان يحل محل القاضي البشري في بعض الحالات او ان يكون اداة مساعدة له في حالات اخرى بينما في التقاضي الإلكتروني لا يمكن ذلك لأن دوره محصور بتسهيل المعاملات من إقامة الدعوى حتى التبليغ بقرار الحكم.

٤. يمكن للتقاضي الذكي تقديم المشورة القانونية للمتقاضين وفحص مستندات الدعوى للقضاء وتوفير السوابق القضائية التي يتطلبها عمل القاضي ، اما التقاضي الإلكتروني يقتصر دوره على استقبال البيانات التي يتم ادخالها من البشر .

٥. ان ما يميز التقاضي الذكي تقنية العدالة التنبؤية لاتخاذ القرارات بدلاً من القاضي البشري ولا توجد مثل هذه التقنية في التقاضي الإلكتروني (فوزية ، ٢٠٢٤ ، ص ٨٣٧، ٨٣٦) ما تقدم يتضح ان الفرق الجوهرى بين التقاضي الإدارى الذكى والتقاضي الإدارى الإلكتروني هو ان القاضي الإلكتروني يعتمد على استخدام الأدوات الإلكترونية في العمل القضائي ، مثل عقد المرافعات عن بعد وتسجيل الدعاوى ، بينما القاضي الذكي يتجاوز ذلك الى تحليل البيانات الضخمة وتقديم توصيات بناءً على تنبؤات واستنتاجات دقيقة ووضع الحلول للمشكلات. وبالرجوع للقوانين العراقية نجد ان المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ في المادة (٣/ ثانياً/ هـ) لم يسمح باستخدام هذه التقنيات في المحاكم وهذا النص لا يتوافق مطلقاً مع التطورات الراهنة بمجال استخدام التكنولوجيا في البيئة القضائية. واذ كان التقاضي الذكي قد ظهر ابتداءً في اطار عام يشمل مختلف فروع القضاء ، فأن خصوصية القضاء الإدارى تفرض قراءة مختلفة لهذا المفهوم ، نظراً لارتباطه بمنازعات ذات طبيعة تنظيمية تمس مبدأ المشروعية وتوازن العلاقة بين الإدارة والأفراد . عليه، فأن توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء الإدارى لا يهدف فقط الى تسريع الاجراءات ، بل يتجاوز ذلك الى دعم القاضي الإدارى في فحص مشروعية القرار الإدارى ، وتحليل عناصر الأنحراف بالسلطة ، وتقدير الملاءمة في ضوء المبادئ العامة للقانون الإدارى.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي وضوابط استخدامه في القضاء الإدارى

يعتبر الذكاء الاصطناعي من ابرز الأنجازات التكنولوجية في العصر الحديث حيث اضحى يتغلغل في مختلف نواحي الحياة اليومية والعملية بدءاً من الخدمات الطبية والتعليمية وصولاً الى الانشطة الاقتصادية والادارية والقضائية ، هذا الانتشار الواسع افرز اشكاليات قانونية عميقة تتعلق بمكانة الذكاء الاصطناعي ضمن المنظومة القانونية ومدى امكانية اعتباره مجرد اداة تقنية في يد الإنسان ، او كياناً مستقلاً يمكن مساءلته وتحمله المسؤولية القانونية . وتزداد اهمية هذا النقاش بالنظر الى استقلالية بعض الأنظمة الذكية في اتخاذ القرارات وتنفيذ المهام دون تدخل مباشر من الإنسان الأمر الذي يثير تساؤلات حول حدود المسؤولية والحقوق والالتزامات التي تترتب على التصرفات والقرارات التي تصدر من انظمة الذكاء الاصطناعي ، ويدفع نحو البحث في امكانية خلق اطار قانونى جديد يستجيب لهذه التحديات المستحدثة. بيد ان ادخاله في مجال القضاء الإدارى يتطلب وضع ضوابط دقيقة تضمن استخدامه بما يتوافق مع مبادئ العدالة الادارية وضمانات المحاكمة العادلة ، وان توافر هذه الضوابط يعد خطوة اساسية لتحقيق التوازن بين الاستفادة من مزاياه التقنية والحفاظ على قدسية العدالة ومكانتها . لذلك سنحاول في هذا المبحث دراسة الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي في المطلب الاول وضوابط استخدامه في القضاء الإدارى في المطلب الثاني .

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي

لقد عرفت القوانين المدنية نوعين من الأشخاص (الطبيعي والمعنوي) ، (القانون المدني العراقي، المادة ٤٧ و٤٨ ، ١٩٥١) ولكل منهما مركزاً قانونياً له طبيعته وخصائصه الا ان الأمر مختلف فيما يتعلق بتطبيقات الذكاء الاصطناعي الذكية تلقائياً التصرف ، فهل يمكن ان تمنح هذه التطبيقات الشخصية القانونية كما هو الحال بالنسبة للأشخاص الطبيعية والمعنوية ؟؟ وتأسيساً على ذلك اختلف الفقه في مسألة اعطاء تلك الأنظمة الذكية الشخصية القانونية ، فهناك اراء فقهية تؤيد منح انظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية الاعتبارية وهناك من يعارض ذلك، و لكل من الرأيين اسبابه وتبريراته القانونية .

اولا :: الرأي المؤيد لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية

يستند الرأي القائل بمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية الى اعتبارات معينة تتمثل ب: القياس على الشخصية القانونية الممنوحة للأشخاص الاعتبارية ليصبح الذكاء الاصطناعي كالشركات من حيث منح الشخصية القانونية من تاريخ التسجيل ، وتوصية الأتحاد الأوربي حيث اوصى بالاعتراف بشخصية قانونية خاصة للروبوتات تمنح للروبوت القادر على اتخاذ قرار مستقل والذي يمكنه التفاعل بشكل مستقل مع الغير ، وخصائص انظمة الذكاء الاصطناعي التي تقترب من الصفات البشرية مثل استقلاله في اتخاذ القرارات والتصرفات دون الرجوع الى مستخدمه والتعلم الذاتي والقدرة على تخزين المعلومات والمعرفة المتراكمة والقدرة على الأبداع والأبتكار كل ذلك يدفع اصحاب هذا الرأي الى التمسك برأيهم الذي يقر

لأنظمة الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية يرى البعض ان الذكاء الاصطناعي قد يتخذ قرارات ذات اثر قانوني مستقل وبالتالي يبرر منحه شخصية قانونية خاصة الهدف من ذلك هو تحميل النظام الذكي نفسه جزءا من المسؤولية خصوصا عندما يكون القرار الياً بالكامل ولا يمكن نسب الخطأ مباشرة للبشر وان لهذا الرأي اهمية من ناحية توزيع المسؤولية بين النظام الذكي ،المطورين، والشركة المصنعة . ولضمان تعويض المتضررين عند وقوع اضرار نتيجة قرارات الذكاء الاصطناعي المستقلة، وتشجيع الابتكار مع وضع ضوابط قانونية واضحة تحدد مسؤوليات كل طرف.(محمد ، ٢٠٢٣، ص١٥٥ ومابعدها)

ثانياً :. الرأي المعارض لمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية

ذهب جانب من الفقه الفرنسي المعارض الى عدم الجدوى من منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية واعتبروها خطوة خطيرة من الناحية القانونية (كريم ، ٢٠٢٢ ، ص١١٦-١١٧) يرى هذا الرأي ان الذكاء الاصطناعي مجرد اداة تقنية لا يتمتع بأرادة او وعي كما هو الحال عند الإنسان، ولا يمكن اعتباره شخصاً قانونياً حيث ان المسؤولية دائماً تقع على من يشغله سواء كان الإدارة ، المطور او الشركة المصنعة ويبرر اصحاب هذا الرأي رفضهم له بصعوبة التعامل مع الذكاء الاصطناعي كشخص قانوني مستقل واحتمال الغاء مسؤولية الإنسان لصالح النظام مما يهدد حماية حقوق المتقاضين وفقدان الضمانات الأساسية مثل الشفافية ،الحق في الطعن ،والمساواة بين الأطراف .ومن جانب اخر ان اغلب قوانين الدول تعرف نوعين من الأشخاص القانونية الشخص الطبيعي والشخصية الاعتبارية او المعنوية ولم تتطرق الى اي نوع اخر من الأشخاص القانونية معتبرين ان أنظمة الذكاء الاصطناعي ماهي الا وسيلة الكترونية مهما تطورت تبقى مجرد وسيلة مساعدة للشخص الطبيعي او المعنوي كما هو الحال في الكتابة والهاتف وغيرها،(ضيف الله ، ٢٠٢٢، ص ٣٧٤-٣٧٥) وما بين الرأيين يمكن ان ينظم وضع خاص لهذه التقنية الحديثة والأستثنائية فيمكن منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية استثنائية تحدد بوضوح نطاق مسؤولياته وحدود عمله يبقى فيها القرار النهائي للإنسان خاصة في مجال القضاء لضمان حماية حقوق الأفراد وعدم المساس بمبادئ المحاكمة العادلة ويعتبر ذلك توكباً مع التطور التكنولوجي مع الحفاظ على الضمانات الأساسية في القضاء الإداري .

المطلب الثاني :. الضوابط القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري

يشهد العالم تطوراً متسارعاً في مجال الذكاء الاصطناعي الأمر الذي انعكس بدوره على القطاعات الحيوية كافة ومن بينها قطاع العدالة ، فقد بدأت بعض الأنظمة القضائية في استكشاف امكانيات توظيف الذكاء الاصطناعي لدعم عمل القضاة سواء عبر تحليل السوابق القضائية او تسريع الفصل في القضايا او تحسين ادارة الملفات والأجراءات . غير ان أدخل هذه التكنولوجيا الى ميدان القضاء الإداري لا يخلو من تحديات قانونية وأخلاقية عميقة لكون العدالة ترتبط بشكل مباشر بحقوق الأفراد وضماناتهم الأساسية ومن هنا برزت الحاجة الى وضع ضوابط دقيقة لأستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي وخاصة في القضاء الإداري بحيث تكفل الشفافية والنزاهة وتمنع الأنحياز او المساس بأستقلالية القاضي ، وتزداد اهمية هذه الضوابط عند تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الإداري على وجه الخصوص ، لكون هذا القضاء يباشر رقابة على اعمال الإدارة العامة التي تتمتع بأمتيازات السلطة العامة . فأسناد دور تحليلي او تنبؤي لأنظمة الذكاء الاصطناعي في هذا المجال قد يؤثر بشكل مباشر في مبدأ المشروعية ، وحدود السلطة التقديرية للإدارة ، وهو ما يقتضي اخضاع هذه الأنظمة لرقابة قانونية اشد مقارنة ببقية فروع القضاء . وان كل هذه الأمور مجتمعة دفعت المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة التابعة لمجلس اوربوا الى اصدار (الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها) عام ٢٠١٨ وقد اوضح الميثاق الضوابط التالية (ولي الدين -٢٠٢٤ ص ١١٧٦)

١. مبدأ احترام الحقوق الأساسية وعدم التمييز

يعد احترام الحقوق الأساسية من اهم المبادئ التي نص عليها الميثاق الأخلاقي الأوروبي عند توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي فهذا المبدأ يضمن ان لا تؤدي التطبيقات التقنية الى انتهاك حقوق الإنسان المكفولة بموجب الاتفاقيات الدولية وداستير الدول مثل الحق في المحاكمة العادلة وحق الخصوصية وحماية البيانات الشخصية وحق الدفاع ، (الدستور العراقي، المادة ١٩/رابعاً، ٢٠٠٥) كما يلزم هذا المبدأ بان يكون الذكاء الاصطناعي مجرد اداة مساعدة لاتحل محل القاضي وبذلك يظل القرار القضائي خاضعاً للرقابة الإنسانية الكاملة وبأختصار يهدف مبدأ احترام الحقوق الأساسية الى جعل الابتكار التقني خادماً للعدالة لا متقدماً عليها او مقيداً لها. ومن جانب اخر ان عدم التمييز عند استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي يعد من الضوابط الجوهرية ويقصد به ضمان ان لا تؤدي الخوارزميات او البيانات المستخدمة الى احداث تحيز ضد فئة معينة بسبب الجنس او العرق او الدين ويلزم الجهات المطورة والمستخدمة للأنظمة بأخضاعها لعمليات تدقيق منتظمة لكشف اي انحيازات كامنة في البيانات او تصميم النماذج فيضمن بذلك ان تظل قرارات الذكاء الاصطناعي منسجمة مع حقوق الإنسان والمبادئ الدستورية.

وقد اشار الميثاق الأخلاقي الأوروبي الى منع او حظر اي تطوير لأي برنامج متعلق بأنظمة الذكاء الاصطناعي للتمييز بين الأفراد . (حسن ، ٢٠٢٣، ص ١٠٦)

٢. الشفافية والحياد والأنصاف

القاضي مستقل لاسلطان عليه هذا ماكدته دساتيرالكثير من الدول ومن ضمنها الدستور العراقي الذي نص على هذا المبدأ في المادة (١٩/ اولاً) حيث تحظر هذه المادة الأنحياز او عدم الحياد من قبل القاضي اثناء النظر بالمنازعة المعروضة عليه ، يعد مبدأ الشفافية والحياد والأنصاف في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل المجال القضائي من اهم الضوابط الأخلاقية التي تضمن العدالة وثقة الأطراف ، فالشفافية تقتضي جعل الية معالجة البيانات مفهومة وواضحة بحيث يفهم القاضي والمتقاضون الأساس الذي استندت اليه التوصيات التقنية هذا من جانب ، ومن جانب اخر يجعل من الممكن خضوع تلك الألية للرقابة الخارجية من قبل الجهات المختصة، (علي واكرم، ٢٠٢٤، ص ٢٨٥) غير ان الافصاح الكامل عن تفاصيل البيانات والخوارزميات يهدد حقوق الملكية الفكرية للشركات المطورة ، ولا بد من تحقيق توازن دقيق بين حماية الملكية الفكرية للشركات او الباحثين الذين اسسوا تلك الأنظمة من خلال حماية الخوارزميات والنماذج الرياضية واكواد البرمجة وبيانات التدريب واحياناً التصميمات والابتكارات المستخدمة في بناء النظام اذ تعد الخوارزميات والبيانات المصممة اصولاً محمية قانونياً، وان يتاح القدر الكافي من الشفافية لتعزيز النزاهة والرقابة. واخيراً يكون للقاضي الإداري وبتطبيق مبدأ التناسب دور يلعبه في تنظيم الذكاء الاصطناعي الى جانب التحديات التي تعتبر من صلب اختصاصه فيما يتعلق بالعدالة الذكية حيث يتم اعتماد مزيد من القرارات الإدارية على اساس المعالجة الخوارزمية والتي يجب التحقق من شرعيتها من ناحية الأمتثال لمبادئ المساواة وعدم التمييز (المليود - ٢٠٢٥. ص ١١٠) وقد اشار الميثاق الأخلاقي الأوروبي الى بعض الحلول لتحقيق الشفافية مثل الشفافية التقنية الكاملة كأيجاد شفرة ذات مصدر مفتوح مع تضمينها بالوثائق الخاصة بها ، وشرح النظام بلغة واضحة ومفهومة ويمكن تكليف الخبراء او الهيئات الحكومية بالتصديق على طرق المعالجة وتدقيقها او اعطاء المشورة بشأنها وأكد على مبادئ الحياد والأنصاف باعتبارها شرطين أساسيين لضمان العدالة فالحياد يعني ان النظام يجب ان يعمل دون تحيز لأي طرف او فئة بسبب الجنس او العرق او الوضع الاجتماعي، اما الأنصاف فيقتضي ان تكون نتائج النظام عادلة ومتوازنة بحيث لا تمنح امتيازاً لطرف على حساب الطرف الأخر واعطاء الأولوية لصالح العدالة، (حسن ، ٢٠٢٣، ص ١٠٨)

٣. أمن البيانات

ويقصد به ضمان حماية البيانات الشخصية والسرية المتداولة داخل الأنظمة القضائية من اي خرق او اساءة استخدام وذلك بأعتماد معايير تقنية وتنظيمية صارمة لحفظ البيانات وتقييد الوصول اليها وضمان معالجتها فقط للأغراض القضائية المشروعة وهو مبدأ مهم للحفاظ على ثقة الأطراف في العدالة الرقمية وضمان توافق التطبيقات التقنية مع القوانين الأوروبية لحماية البيانات وحقوق الإنسان . فيجب استخدام المصادر والبيانات المعتمدة التي لايمكن تغييرها مع نماذج متعددة التخصصات في التصميم في بيئة تكنولوجية آمنة، (عوض ، ٢٠٢٣، ص ٤٠) فقد كرس الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الحق في الخصوصية الشخصية ، اذ نصت المادة (١٧/أولاً) منه على ان لكل فرد الحق في الخصوصية بما لا يتعارض مع حقوق الآخرين والأداب العامة، كما اكدت الفقرة (ثانياً) من المادة ذاتها على حرمة المساكن وعدم جواز دخولها او تفتيشها الا بقرار قضائي ووفقاً للقانون . والى جانب ذلك، أقر الدستور مبدأ سرية المراسلات والاتصالات بمختلف اشكالها ووسائلها ، حيث نصت المادة (٤٠) على ان حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والألكترونية مكفولة ، ولايجوز مراقبتها أو التنصت عليها أو الكشف عنها إلا لضرورة قانونية وأمنية وبقرار قضائي. وتعد الأشكال المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية وسرية المداولات القضائية من ابرز التحديات التي تواجه مرفق القضاء الاداري ، ذلك ان اعتماد الوسائل الرقمية والأنظمة الألكترونية في تخزين وتبادل المعطيات القضائية يجعلها عرضة لمخاطر الأختراق أو التسريب او سوء الأستعمال.

٤. سيطرة وتحكم المستخدم

يشير هذا المبدأ الى ان تظل الأنظمة التقنية ادوات مساعدة لا بدائل عن الإنسان ففي المجال القضائي يضمن هذا المبدأ ان يحتفظ القاضي والمتقاضون بالقرار النهائي وان يبقى الذكاء الاصطناعي وسيلة داعمة لتسيير تحليل البيانات او اقتراح الحلول دون ان يقيد حرية القاضي او حقوق الأطراف وان يكونوا في اي وقت قادرين على مراجعة القرارات القضائية والبيانات المستخدمة للتحليل القانوني والأمني وبذلك يعاد تأكيد مركزية العنصر البشري في العملية القضائية بوصفه الضامن الأساسي للعدالة والشرعية، (علي واكرم ، ٢٠٢٤، ص ٢٨٦) وفي ضوء ماسبق ، يتضح ان استعانة القاضي الإداري بالوسائل الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي لاينبغي أن تفهم بوصفها بديلاً عن دوره الأصيل في حماية الحقوق

والحريات، وأنها وسيلة داعمة تهدف الى تجويد الأداء القضائي والرفع من نجاعة العدالة الادارية. ويظل تدخل المشرع امراً حتمياً لأرساء أسس الثقة في استخدام هذه التقنيات ، من خلال وضع اطار قانوني واخلاقي يستند الى المبادئ المستمدة من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها ، فضلاً عن النصوص الدستورية والتشريعية الوطنية ، بما يكفل حماية مرفق القضاء بوجه عام ، والقضاء الأداري على وجه الخصوص ، ويضمن أنسجام التطور التكنولوجي مع متطلبات العدالة وسيادة القانون.

المبحث الثالث: مقومات استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري والآثار المترتبة عليه : (المزايا والتحديات)

يشكل الذكاء الاصطناعي احدى الأدوات المبتكرة التي يمكن ان تدعم العمل القضائي وتسهم في تطويره من خلال تسريع الاجراءات وتحليل الكم الهائل من المعلومات القانونية بدقة وفعالية غير ان نجاح توظيف هذه التقنية في مجال القضاء الإداري لايتوقف على وجودها فحسب بل يستلزم توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تضمن استخدامها بشكل سليم وأمن فالمسألة ترتبط بوجود بنية تحتية تقنية متطورة وكوادر بشرية قادرة على التعامل مع هذه الأنظمة ومن ثم فإن دراسة مقومات استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء تعد خطوة ضرورية لفهم الشروط الموضوعية والمؤسسية التي ينبغي توافرها لتحقيق التوازن بين مزايا هذه التقنية ومتطلبات العدالة . وان كانت مقومات استخدام الذكاء الاصطناعي والمزايا والتحديات المرتبطة به مشتركة في مختلف الأنظمة القضائية ، فإن القضاء الإداري يتميز بخصوصية تجعل اثار هذه التقنية اكثر عمقاً ، نظراً لتعلق منازعاته بمشروعية القرارات الادارية وحماية الحقوق والحريات العامة وعليه، فإن دراسة هذه المقومات في اطار القضاء الإداري تقتضي التركيز على طبيعة الخصومة الادارية وعدم التكافؤ بين اطرافها ، وما يفرضه ذلك من ضمانات اضافية عند توظيف الأنظمة الذكية . استناداً لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين نسلط الضوء في المطلب الأول على مقومات الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري ثم نعرض لأهم مزايا استخدامه والتحديات التي تواجهه في المطلب الثاني.

المطلب الاول : المقومات التقنية والقانونية اللازمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري

تقتضي عملية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الإداري توافر مجموعة من المقومات المسبقة التي لايمكن تجاوزها ، نظراً لما ينطوي عليه هذا المجال من خصوصية قانونية ترتبط بمبدأ المشروعية ، وضمانات التقاضي ، وحماية الحقوق والحريات . ولا يقتصر نجاح هذا التوظيف على الجانب التقني فحسب ، بل يمتد ليشمل الاطار القانوني والمؤسسي الناظم له ، بما يضمن انسجام استخدام الذكاء الاصطناعي مع طبيعة الوظيفة القضائية الادارية وعدم الأخلال باستقلال القضاء او حجية الأحكام . وعلى هذا الأساس يمكن بيان اهم المقومات التقنية والقانونية اللازمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري على النحو الآتي :

١. الزامية وضع تشريعات تنكيف مع الواقع (حمادي ، ٢٠٢٥ ، ص ١٠٠)

لابد من خلق بيئة تشريعية تساعد في تطبيق انظمة الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري باصدار قوانين تنظم العمل به وتجعل استخدامه امناً وقانونياً . وتتضح اهمية التشريعات في رسم حدود استخدام الذكاء الاصطناعي بمنع استخدام الأنظمة الذكية لأتخاذ القرارات النهائية دون اشراف بشري، ويوضح المجالات التي يمكن فيها للذكاء الاصطناعي تقديم توصيات او تحليلات مثل تصنيف القضايا او البحث القانوني، وجدير بالذكر ان دولة قطر تعتبر من الدول التي وفرت ارضية مناسبة للعمل بالذكاء الاصطناعي في محاكمها وقطعت شوطاً كبيراً فيه ، ومن ابرز انجازاتها اصدار القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن العنوان الوظيفي والذي يعتبر نقلة نوعية في اعتماد البيانات الشخصية الألكترونية التي يتم تزويد النظام بها بحيث يتم ارسال كافة التبليغات والأخطارات الرسمية على هذا العنوان فتصبح عندها التبليغات رسمية ومنتجة لآثارها القانونية ، (قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ٢٠١٩)

٢. تأهيل الكوادر البشرية والمالية والتقنية

من اجل نجاح اي مؤسسة قضائية لابد من توفير كوادر تخدم العمل بها وبمختلف الأختصاصات لدعم الذكاء الاصطناعي في القضاء وخاصة القضاء الإداري ، ذلك يعني ان استخدام الذكاء الاصطناعي لايعتمد على التكنولوجيا وحدها بل يعتمد ايضاً على الموارد البشرية المؤهلة لضمان عمل النظام بشكل صحيح وفعال واخلاقي ، يقوم بها اشخاص مختصين من الناحية الفنية والعلمية في مجال المعلوماتية والبرمجة الألكترونية ، (صبرينة وسهيلة ، ٢٠٢٢، ص ١٥٦٩) ولضمان الشفافية ، وان اهمية هذه الكوادر تبرز في ادارة وتشغيل الأنظمة الذكية وتحليل النتائج والتوصيات قبل اصدار القرارات بها للتأكد من عدالتها ودقتها حيث ان الكوادر البشرية قادرة على اكتشاف اي تحيز في البيانات او خطأ في نتائج النظام واجراء التصحيحات قبل التأثير على الحكم ، اذ ان التحكم بهذه التكنولوجيا أمر يستوجب اتقانها وتعلمها، وكذلك توفير التطبيقات الذكية والمعدات الحاسوبية كمتطلب فني ضروري للتقاضي الذكي حيث تساعد هذه التطبيقات على تقديم الخدمات بكفاءة عالية وشفافية تفي بأحتياجات

المتقاضين. (طنطاوي ، ٢٠٢٤ ، ص٤٣٣) وبما ان القاضي الإداري يعتبر احد المرتكزات الأساسية لتكريس الحقوق والمساواة في الولوج لمختلف خدمات المرافق العامة ، اذن فالقاضي الإداري هو حامي والحريات العامة والحقوق ، وان من اسباب اضطلاله بهذا الدور الحيوي عوامل متعددة منها التكوين القانوني الذي تلقاه ، والحرية والاستقلال في الجهر بالحق من خلال التزامه بسيادة القانون ، فالقاضي الإداري وعلى الرغم من اختلاف ميزان القوة بين طرفي النزاع الإداري وهما الادارة من جهة ، والأفراد من جهة اخرى ، عليه ان يقيم توازناً حقيقياً بين المصلحة العامة ومصصلحة الأفراد.

٣. تهيئة البيئة القضائية

لضمان الوصول الى الاستخدام الأمثل لأنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الإداري لابد من اعداد القضاة والمحاكم بشكل كامل لتبني ادوات الذكاء الاصطناعي بما يعزز من كفاءة العمل القضائي ويحافظ على العدالة ومن ابرز الأمور الواجب توفيرها في البيئة القضائية ليمت استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي بطريقة مفيدة وصحيحة : انشاء محاكم جديدة متخصصة ، رفع وعي القضاة ومعرفتهم بمفاهيم الذكاء الاصطناعي وطرق عمله وحدوده ، وتوفير بنية تحتية قوية وأمنة تتضمن الحواسيب والخوادم المتقدمة وانشاء شبكة داخلية من اجل تمكين الأتصال الجيد بين اطراف الدعوى ويجب اي تأخير للمتقاضيين ، (عقبة ، ٢٠٢٤ ، ص١٤٤) وحماية البيانات الخاصة بالمتقاضين عن طريق نظام تشفير وانظمة ادارة البيانات القضائية الضخمة وتعزيز التعاون بين الخبراء التقنيين والقضاة لتطوير الأنظمة وتحسين اداءها وبناء ثقافة قضائية تقبل الأبتكار والتكنولوجيا كأدوات مساعدة لا بديلة عن العقل البشري القضائي ، وان تظافر هذه العوامل مجتمعة تمكن القاضي من حل القضايا المعروضة عليه والتنبؤ بالأحكام وفقا للبيانات المتاحة في ملف الدعوى. (حسن ، ٢٠٢٣ ، ص٩٨)

٤. اعتماد تقنية التشفير

يوفر نظام التشفير خدمة حماية المعلومات المخزنة او المتبادلة التي تستند الى تنفيذ اجراءات التنفيذ ، ويقدم التشفير خدمة تتعلق بصحة المعلومات والتعرف الأمن على المنشأ وتستخدم أليات تعرف ب(التوقيع الإلكتروني) ، والغاية من استخدام هذا النظام هي توفير الأمن للمستخدمين في شبكة الأنترنت والحفاظ على سرية المعلومات ومنع مستخدم الأنترنت من الدخول الى البيانات والحفاظ على خصوصيتها باستخدام وسائل معينة رقمية او رموز معينة تعرف بأسم المفاتيح ، (صبرينة وسهيلة ، ٢٠٢٢ ، ص ١٥٧٠)

المطلب الثاني : الأثار المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري

اصبح من الممكن توظيف الخوارزميات والأنظمة الذكية في تحليل السوابق القضائية والتنبؤ بمآلات النزاعات ، والمساعدة في صياغة الأحكام او تسريع الاجراءات القضائية هذه التحولات تحمل في طياتها اثاراً ايجابية تتمثل في رفع كفاءة العمل القضائي وتسريع البت في القضايا الى جانب اثار سلبية محتملة ترتبط بمخاطر التحيز البرمجي والتأثير على استقلالية القاضي واحتمال المساس بحقوق المتقاضين ومن هنا تبرز اهمية تناول اثار الذكاء الاصطناعي على القضاء بالبحث والتحليل للكشف عن ابعاده المتعددة بين المزايا والتحديات.

الفرع الأول : مزايا استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري

يعد البطة في الفصل في القضايا من ابرز واقدم الانتقادات الموجهة الى المؤسسة القضائية ، وهو انتقاد لايزال قائماً الى اليوم لما يسببه من قلق واحباط للمتقاضين ، لاسيما اولئك الذين لايجدون سبيلاً لأسترجاع حقوقهم سوى اللجوء الى القضاء. وتبرز هذه الأشكالية بشكل اوضح في مجال القضاء الإداري ، نظراً لتنوع وتشعب المنازعات الادارية ، كالمنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية ، والعقود الادارية ، والضرائب ، والمسؤولية الادارية فضلاً عن منازعات الوظيفة العمومية. وفي هذا السياق ينظر الى الذكاء الاصطناعي أملاً حقيقياً في تسريع العمل القضائي وتحسين المعالجة الكمية للملفات، حيث يمثل الذكاء الاصطناعي اداة لمواجهة المشكلات التي تواجه العمل القضائي الإداري لما يتمتع به من مزايا عملية تعزز كفاءة وسرعة واستمرارية الاجراءات القضائية.

١. تطوير الخدمات الإلكترونية : تساعد انظمة الذكاء الاصطناعي في تمكين المتقاضين من الوصول الى خدمات رقمية مثل متابعة القضايا او تقديم الطعون عبر المنصات الذكية اي استبدال المستندات الورقية بالمستندات الرقمية ، من ثم تجريد العملية القضائية من الطابع المادي والمساعدة على تقديم المشورة القانونية لأفراد المجتمع. (طنطاوي، ٢٠٢٤ ، ص٤٢٩)

٢. ضمان استمرار سير المرفق العام : يعد هذا المبدأ من اهم المبادئ الحاكمة لسير المرافق العامة ومن ضمنها مرفق القضاء حيث ان توقف مرفق القضاء يعطل مصالح الافراد ويربك حياتهم خاصة في وقت الأزمات (ازمة كورونا انموذجاً) والكوارث والحروب لذلك فان توفر بنية تحتية

رقمية متينة تبرز دور العدالة الرقمية للمضي قدماً بسير مرفق القضاء بمهامه العامة دون توقف مما يضفي صفة الاستمرارية والاستقرار القانوني في المجتمع.

٣. **تحسين جودة وكفاءة القرارات:** ان اعتماد انظمة الذكاء الاصطناعي تساعد في دعم القضاة في مراجعة المستندات وتحليل السوابق القضائية بسرعة ودقة كونه نظام ذكي ومرن والذي يعزز من مبدأ الشفافية والنزاهة اضافة الى الجودة والكفاءة مما يمكن القاضي من تقديم اضعاف الخدمات التي كانت تقدم قبل اقتران الاجراءات القضائية بالرقمنة المعاصرة. (صبرينة وسهلية ، ٢٠٢٢ ، ص١٥٦٧-١٥٦٨)

٤. **تقليل التكاليف والجهد :** تساهم انظمة الذكاء الاصطناعي في تقليل تكاليف واعباء التقاضي بالنسبة للأفراد ، وكذلك تقليل الاعتماد على الموارد البشرية في الأعمال الروتينية مثل البحث والمراجعة. حيث نجد ان فرنسا جعلت الأحكام الصادرة من الذكاء الاصطناعي مفتوحة ومتاحة للجمهور بموجب المقرر رقم ٢٠٢١.٤.٢٨ الصادر تنفيذاً للمادة ٩ من المرسوم رقم ٢٠٢٠. ٧٩٧. المؤرخ في ٢٩. ٢٠٢٠.٦ ، (فوزية ، ٢٠٢٤ ، ص٨٤١)

٥. **السرعة وتبسيط الإجراءات :** ان حق اللجوء الى القضاء من الحقوق الأساسية التي تم تقريرها في المواثيق الدولية ، (الأعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المادة ٨ ، ١٩٤٨) ومختلف الدساتير والقوانين ، حيث اكد دستور العراق الحالي لسنة ٢٠٠٥ على هذا الحق في المادة (١٩) /ثالثاً) ، فالمشرع عندما يمنح الأفراد حقاً انما يسعى الى توفير كل الأدوات التي تسهل من استخدام ذلك الحق والا ما فائدة النص على الحقوق بالدساتير وتركها تجف حبراً على ورق ؟ بالمقابل اعتماد الدول ذات الأدوات التقليدية وهي في سبيل تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم يجعلها في مصاف الدول غير المتطورة وهذا مالا تتوق له البلدان في استراتيجياتها العامة . لذا فإن اعتماد انظمة الذكاء الاصطناعي في التقاضي تساهم في اختصار الزمن وتوفير الجهد للمتقاضين اذ انه يساعد على تقليل الوقت المستغرق في معالجة القضايا من خلال فرزها وتحليلها الياً . حيث تتم عملية ارسال المستندات والوثائق دون الحاجة لأنقلها لأكثر من مرة لمقر المحكمة مما يقلل من زخم المراجعين في اروقة المحاكم ويسهل الاجراءات والفصل في القضايا في مدة اسرع . (عقبه ، ٢٠٢٤ ، ١٤٣)

٦. **تقليل فرص الفساد والرشوة :** حيث تساهم انظمة الذكاء الاصطناعي في اكتشاف حالات الفساد او الانحراف الإداري بسرعة اكبر اذ ان وصول المتقاضين للمعلومات المتعلقة بالدعوى متاحة، وان احلال المستندات الألكترونية محل المستندات الورقية تقوض فرص المحامين بالتلاعب بالأوراق والوثائق الخاصة بالدعوى وتواطئهم مع الخصوم ، والحد من فرص تلاعب الموظفين في المستندات الرسمية للدعوى والتحكم بمواعيدها وتحديد الجهات التي تنتظر بها مما يقوض لامحالة من كافة صور المجاملة والتمييز والمحاباة، (حمادي ، ٢٠٢٥ ، ص١٠٩)

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري

تعد انظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي ثورة مهمة لما تقدمه من مزايا كثيرة تجعل طريق العدالة معبد امام المتقاضين وتذيب الكثير من الصعوبات التي كانت تتقل كاهلهم ، مع ذلك تبرز الكثير من التحديات القانونية التي لا بد من معالجتها لضمان تطبيق عادل لتقنية الذكاء الاصطناعي في البيئة القضائية ، سنحاول في هذا الموضوع من البحث تسليط الضوء على هذه التحديات القانونية التي تواجه ممارسة انظمة الذكاء الاصطناعي في القضاء وهي كالاتي .:

اولاً: . غياب التشريع المنظم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري

يمثل غياب الأطر التشريعية والتنظيمية احد ابرز التحديات التي تعيق توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي فالتقنيات الذكية على الرغم من قدرتها على تحسين كفاءة الاجراءات وتسريع البت في القضايا وتيسير الوصول الى العدالة تثير اشكاليات قانونية واخلاقية معقدة تتطلب تنظيمياً دقيقاً، (علي واكرم ، ٢٠٢٤ ، ص٢٩٠) ويظهر هذا التحدي بوضوح في عدة جوانب .:

أ. **غياب القواعد القانونية المحددة:** يؤدي الى غموض في تحديد المسؤولية القانونية عند وقوع اخطاء ناتجة عن استخدام الأنظمة الذكية سواء تعلقت هذه الأخطاء بمخرجات خوارزميات التنبؤ او بتوصيات انظمة دعم القرار القضائي .

ب. **النقص في التشريعات المنظمة للشفافية والمساءلة:** . يجعل من الصعب التحقق من عدالة القرارات المبنية على خوارزميات قد تتسم بالأنحياز او الأفترار الى التفسير الواضح مما يهدد مبدأ المحاكمة العادلة .

ج. **التاخر في سن تشريعات متكاملة:** . يخلق فجوة بين التطور التكنولوجي السريع والبنية القانونية البطيئة في التكيف مع هذه المستجدات الأمر الذي قد يعرض المؤسسات القضائية الى مخاطر قانونية وامنية ويقوض ثقة المتقاضين في النظام القضائي.

ويظهر هذا التحدي بشكل أكثر وضوحاً في بعض الأنظمة القانونية الوطنية ومن بينها النظام القانوني في العراق ، وعلى الرغم من غياب التشريعات التي تتناول استخدام الطرق والوسائل الإلكترونية وانظمة الذكاء الاصطناعي بكافة المجالات وخاصة مجال القضاء الإداري وهو موضوع دراستنا ، سواء من حيث تحديد الطبيعة القانونية للقرارات المعتمدة على الخوارزميات ، ام من حيث بيان حدود المسؤولية القانونية وآليات الطعن والرقابة القضائية . وحتى تلك التي تعرف الجرائم الإلكترونية وتحدد طرق مكافحتها . الا انه توجد بعض القوانين تضم بين طياتها نصوص متأثرة هنا وهناك تبيح للحكومة ادارة المرافق العامة والمجال القضائي باستخدام الوسائل التكنولوجية ، الا ان هذه التشريعات تم اعدادها منذ وقت طويل لم تعد تواكب التطور السريع في التكنولوجيا الذي فرض نفسه امراً واقعاً في حياتنا ، مع هذا يحاول القضاء تطويع تلك النصوص والأستفادة من العمومية في منطوقها والتي تحمل معاني واسعة يمكن ان تسري على بعض الوقائع في الوقت الراهن ، ومن امثلة تلك القوانين قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وقانون الأثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ وقانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ ، الا ان ما يؤخذ على المشرع في هذا القانون انه قيد نطاق سريانه فلم يسمح بتطبيق بنوده على المحاكم فلا يمكن اعتباره اساساً قانونياً للقاضي عبر وسائل التكنولوجيا.(صبرينة وسهيلة ، ٢٠٢٢ ، ص ٥٦٩ ، علي واكرم ، ٢٠٢٤ ، ص ٢٧٧) من هنا يصبح وضع تشريعات واضحة ومتكاملة شرطاً أساسياً لنجاح ادماج الذكاء الاصطناعي في القضاء بحيث تحدد نطاق استخدامه واليات الرقابة على عمله وضمانات حماية الحقوق والحريات الأساسية كما ان التشريع ينبغي ان يتسم بالمرونة لمواكبة التطور المستمر للتكنولوجيا مع تعزيز مبادئ العدالة والشفافية وحماية الخصوصية، ونجد ضعف التشريعات العراقية التي تنظم التقاضي الإلكتروني والذكي على الرغم من ادخال النزر اليسير من التقنيات الإلكترونية في مجال القضاء والذي لايرقى الى مستوى الطموح.

ثانياً :: مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على استقلالية وحياد القضاء الإداري

يمثل مبدأ الاستقلالية والحياد حجر الزاوية في اي نظام قضائي عادل غير ان ادماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية القضائية قد يثير مخاوف جدية بشأن مدى صون هذين المبدأين فعلى الرغم من ان الذكاء الاصطناعي يقدم كأداة مساعدة لتعزيز الكفاءة ودعم اتخاذ القرار الا ان استخدامه دون ضوابط واضحة قد يفضي الى نتائج تمس جوهر استقلال القضاء وحياده من ناحية ::

أ . الأعتدال المفرط على الخوارزميات من شأنه ان يقلص من دور القاضي البشري بوصفه صاحب السلطة التقديرية والقرار النهائي مما قد يؤدي الى تفويض استقلاليته لصالح انظمة تقنية تنتج توصيات او احكاماً مبنية على انماط سابقة هذا التوجه قد يثير التساؤل حول من يتحكم فعلياً في مسار العدالة القاضي ام النظام الذكي ؟

ب . قد تؤثر التحيزات الكامنة في البيانات والخوارزميات على حياد القاضي الإداري اذ ان الذكاء الاصطناعي يتعلم من بيانات تاريخية قد تعكس ممارسات غير متوازنة او قرارات متأثرة بسياقات اجتماعية او ثقافية معينة وبالتالي يخشى من اعادة انتاج هذه الأنحيازات في احكام مستقبلية مما يخل بمبدأ المساواة امام القانون .(محمود ، ٢٠٢٤ ، ص ٩٣٩)

ج . يهدد الغموض في اليات عمل الخوارزميات أو ما يعرف (بالصندوق الأسود) مبدأ الشفافية القضائية حيث يصعب تفسير كيف توصل النظام الى نتيجة معينة وهذا بدوره قد يضعف ثقة المتقاضين في حياد القضاء ويجعل الرقابة على القرارات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي اكثر تعقيداً، (علي واكرم ، ٢٠٢٤ ، ص ٢٩٣-٢٩٤) لذلك فان الحفاظ على استقلالية القضاء وحياده في ظل ادماج الذكاء الاصطناعي يستلزم وضع أطر قانونية واضحة تضمن بقاء دور القاضي البشري جوهرياً وفاعلاً وتفرض شفافية في تصميم الخوارزميات وتدريبها الى جانب آليات للرقابة والمساءلة كما ان تطوير الذكاء الاصطناعي يجب ان يتماشى مع المبادئ الأساسية للعدالة وسيادة القانون بحيث يكون اداة مساعدة لا بديلاً عن الضمير الأنساني القضائي.

ثالثاً :: حماية الخصوصية وأمن البيانات في مجال القضاء الإداري

تعد حماية الخصوصية وصون البيانات الشخصية من اهم التحديات المرتبطة بأستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي لاسيما ان اعتمدت الأنظمة الأمنية تم اختراقها، (الصياد ، ٢٠٢٣ ، ص ٥٣٢) وذلك نظراً لحساسية المعلومات المتداولة والتي غالباً ماتتعلق بأسرار شخصية او مهنية او جنائية وتبرز اشكالية اساسية مفادها الى أي مدى يمكن تحقيق التوازن بين الأستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي وبين حماية خصوصية الأطراف المعنية ؟ وان من جملة الأمور التي تثير القلق نحو عدم تحقيق أمن المعلومات والبيانات هي ::

أ . كمية البيانات الضخمة التي تحتاجها الأنظمة الذكية من اجل التعلم والتحليل قد تزيد من مخاطر اختراق الخصوصية خاصة اذا لم تخضع هذه البيانات لأليات تشفير صارمة .

ب. ان عدم تحديد الجهة المخولة رسمياً بالتحكم بالبيانات والكشف عليها وضمان عدم تسريبها واستغلالها لأغراض غير مشروعة قد يكون سبباً لاختراقها.

ج. غياب معايير موحدة لحوكمة البيانات القضائية يعمق المخاوف من استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء .
بناءً على ما سبق يمكن القول ان حماية الخصوصية والبيانات في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري ممكنة لكنها تظل مشروطة بتبني منظومة قانونية متكاملة قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي وضمان عدم الأضرار بالحقوق الفردية .

رابعاً : احترام حقوق الدفاع

يشكل احترام حقوق الدفاع احد المرتكزات الأساسية لضمان المحاكمة العادلة وصون مبادئ العدالة الجنائية والمدنية والإدارية، (الدستور العراقي، المادة ١٩/ رابعا ، ٢٠٠٥) بيد ان انظمة الذكاء الاصطناعي قد لا توفر حرية كاملة للأستفادة من حق الدفاع عن النفس واختيار الأسلوب والكيفية التي يدافع بها عن حقه ، (عقبة، ٢٠٢٤، ص١٤٨) وان ادماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء يثير اشكاليات عميقة تتعلق بمدى قدرة هذه الأنظمة على التوافق مع الضمانات الدستورية والقانونية المكفولة للمتقاضين؟؟

أ. ان الغموض في الخوارزميات يمثل تحدياً مباشراً لحقوق الدفاع حيث يصعب على المتهم او محاميه الأطلاع على كيفية توصل النظام الذكي الى توصية او تقدير معين وهو ما يضعف حق الدفاع في مناقشة الأدلة ومواجهتها اذ لا يمكن تنفيذ منطق الصندوق الأسود للخوارزميات .

ب. قد يؤدي الأتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي الى تقييد دور الدفاع في التأثير على مسار الدعوى حيث يصبح القاضي ميالاً لمنح الثقة لمخرجات النظام التقني بدعوى موضوعيته او حياده في حين ان هذه المخرجات قد تكون مبنية على بيانات منحازة او غير مكتملة .

ج. ان السرعة والأجراءات المؤتمتة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي قد تختصر من الوقت المخصص لتقديم الدفوع او الطعون مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين اطراف الدعوى ويضعف قدرة الدفاع على اعداد ملف متكامل ، مع الأخذ بنظر الأعتبار ان ليس جميع المتقاضين يملكون ادوات الكترونية وادوات تتيح لهم الوصول الى الشبكة العنكبوتية ليتمكنوا من تقديم الدفوع الخاصة بدعواهم مما يعدم ميزة المساواة في ممارسة حق الدفاع عن النفس ، (الصياد ، ٢٠٢٣ ، ص٥٣٢) لمواجهة هذه التحديات يصبح من الضروري وضع اطار قانوني واخلاقي يضمن ان تكون تقنيات الذكاء الاصطناعي مجرد ادوات مساعدة لا بدائل عن الضمانات الجوهرية لحقوق الدفاع ويشمل ذلك الزامية الشفافية في تصميم الخوارزميات وتوفير حق الدفاع في الطعن بمخرجات الذكاء الاصطناعي وضمان بقاء سلطة القرار النهائي بيد القاضي البشري.

وبالتالي فان نجاح ادماج الذكاء الاصطناعي في القضاء يظل مرهوناً بمدى قدرته على تعزيز العدالة دون المساس بحقوق الدفاع التي تشكل جوهر المحاكمة العادلة.

المبحث الرابع : دور الذكاء الاصطناعي في تطوير القضاء الإداري

يمثل القضاء الإداري حجر الزاوية في حماية مبدأ المشروعية وضمان خضوع الإدارة للقانون ، وهو ما يميزه عن باقي فروع القضاء . ومن هذا المنطلق ، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال لا ينصرف الى مجرد أتمتة الأجراءات ، وانما يستهدف دعم القاضي الإداري في اداء وظيفته الرقابية على القرارات الإدارية ، واستخلاص اوجه التعسف او الألتعسف بالسلطة ، بما يعزز فعالية الرقابة القضائية ويحقق التوازن بين مقتضيات المرفق العام وحقوق الأفراد.

المطلب الأول : نطاق تطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاكم الإدارية (من الرقمنة الى الذكاء الاصطناعي)

يمثل التقاضي الألكتروني مرحلة تاسيسية ضرورية في مسار تطوير القضاء الإداري الذكي فمن خلال تحويل اجراءات التقاضي التقليدية (تقديم الدعاوى ، تبادل الوثائق ، الأخطارات) الى بيئة رقمية تبني قاعدة بيانات منظمة وشاملة تشمل اطراف النزاع، المستندات، النصوص القانونية وسير الأجراءات القضائية ، الجلسات الألكترونية ، (قانون الاجراءات المدنية والادارية الجزائري، سنة ٢٠٠٨) حيث تسهم هذه الرقمنة بوجود قاعدة بيانات تتضمن المبادئ القضائية الصادرة من المحاكم المختلفة وقاعدة بيانات للأبحاث القانونية والتي تعتبر اهم ادوات القاضي الإداري الذي تساعده في اصدار القرارات وان اتاحة ذلك للمحامين سيثير الحياة القانونية ويحدث ثورة رقمية في القضاء بشرط اتباع الوسائل التقنية الأمنة لحماية البيانات من العبث والاختراق ويمكن ان تساهم الرقمنة في تطوير هذا المرفق العام ابتداءً من كتابة الدعوى والتي يفضل ان تقام من خلال مواقع او بوابات قانونية خاصة بعمل المحاكم حتى مرحلة المرافعة ، (المجمعي ، ٢٠٢٥ ، ص٣٧٦) هذه المنصة الرقمية تمكن لاحقاً من استخدام التقاضي الذكي عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل الخوارزمي تطبيقات مثل انظمة تصنيف القضايا واستخراج البيانات او المحاكم الذكية التي تستفيد من التعرف على الوجوه ، توقعات رقمية والبلوكشين لحفظ الادلة على سبيل المثال ادت الى تحسينات ملموسة في الكفاءة بما في

ذلك تخفيض زمن اصدار الأحكام بنسبة كبيرة. حيث تبدأ إجراءات التقاضي الإداري الذكي بتقديم عريضة الدعوى ومرفقاتها عبر منصات قضائية ذكية، تعمل على تصنيف البيانات وتحليلها لياً ، وتوجيه الدعوى الى المحكمة الإدارية المختصة وفق معايير محددة مسبقاً . كما تتولى هذه الأنظمة تحديد مواعيد الجلسات واشعار اطراف الخصومة بها ، اعتماداً على جداول زمنية ذكية تهدف الى تقليل مدد الفصل في المنازعات وتحقيق الكفاءة الإجرائية. وتدار جلسات التقاضي الذكي من خلال بيئة رقمية متكاملة ، يتاح فيها للأطراف تقديم دفعوهم ومرافعاتهم بأستخدام وسائل تقنية مدعومة بخوارزميات قادرة على تحويل المرافعات الشفوية الى نصوص مكتوبة، وتنظيمها ضمن ملف الدعوى الذكي . كما تسجل مجريات الجلسات بالصوت والصورة ، وتحفظ ضمن انظمة ذكية تتيح الرجوع اليها وتحليلها عند الحاجة ، بما يعزز دقة التوثيق وشفافية الإجراءات القضائية. وينشأ لكل دعوى ملف الكتروني ذكي يضم البيانات والمستندات والمذكرات المقدمة من الخصوم، اضافة الى ما يتم توليده من معلومات تحليلية بواسطة انظمة الذكاء الاصطناعي ، بما يوفر للقاضي الإداري صورة متكاملة عن وقائع النزاع. ويساعد هذا الملف الذكي للقاضي في تنظيم عناصر الدعوى، دون ان يمس ذلك بأستقلاله في تكوين قناعته او سلطته التقديرية في اصدار الحكم. وعند اكتمال المرافعات ، يصدر الحكم القضائي في اطار منظومة التقاضي الذكي ، حيث يتم تحريره وتوقيعه بأستخدام وسائل الكترونية ذكية معتمدة، ثم ايداعه ضمن النظام القضائي الذكي واشعار اطراف الدعوى به . ويمكن هذا النظام الخصوم من الأطلاع على الحكم وممارسة طرق الطعن القانونية ضمن المدد المقررة ، قبل ان يكتسب الحكم حجيته القانونية ويصبح قابلاً للتفيذ. ان العلاقة بين الرقمنة والذكاء الاصطناعي هي علاقة تكاملية زمنية ووظيفية فالأولى توفر المواد الخام الرقمية والثانية تستثمرها لتعزيز التحليل القضائي وصنع القرار ولكن الوصول الى هذه البيئة الذكية يتطلب التغلب على تحديات متعددة مثل التحيز في البيانات ، الحاجة الى شفافية ، ومساءلة الأنظمة الذكية، ضمان الحق في قرار انساني، وتوفير اطار تنظيمي واضح للأستخدام القضائي للذكاء الاصطناعي وكما اوضحنا ذلك. نتيجة لذلك يمكن اعتبار التقاضي الإلكتروني البنية التحتية والتقاضي الذكي النتيجة المنطقية والبناءة المتوقعة من تلك الرقمنة بشرط توافر ضوابط تنظيمية واخلاقية صارمة . حيث يعد التقاضي الذكي احد التطورات المتقدمة في منظومة العدالة الإدارية ، اذ لا يقتصر على مجرد استخدام الوسائل الإلكترونية في ادارة الدعوى ، وانما يقوم على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القضائية وتنظيم الإجراءات وتقديم الدعم الفني لعملية الفصل في المنازعات الإدارية . ويسهم هذا النمط من التقاضي في احداث تحول نوعي في الية نظر الدعاوى الإدارية من خلال الأعتتماد على انظمة ذكية قادرة على ادارة ملفات الدعاوى بصورة رقمية متكاملة . وان نطاق تطبيق الذكاء الاصطناعي بالمحاكم الإدارية يتمثل بعدة اجراءات أهمها :

اولاً :. أتمتة الإجراءات القضائية

ويحدث ذلك خلال مرحلة اقامة الدعوى وفحص المستندات ، حيث يمكن تسجيل الدعاوى واستقبال العرائض إلكترونياً وجمع وتنظيم المستندات المقدمة من اطراف النزاع بسرعة وكفاءة والتحقق من استيفاء الشروط الشكلية للدعوى من تحديد مواعيد المرافعات واسباب اقامة الدعوى وصفة المتقدم بأقامة الدعوى وفرز القضايا وتصنيفها بحسب نوع القرار الإداري المطعون فيه ، وفحص المستندات بأستخدام خوارزميات لأستخراج البيانات من قرارات ادارية او مستندات رسمية والتحقق من صحة التوقيعات والأحكام عبر تقنيات التعرف الضوئي ، ويمكن لتقنية الذكاء الاصطناعي ان تستخدم طريقة المقارنة مع السوابق القضائية السابقة المشابهة لأستنباط الأحكام الصحيحة ،(علي واكرم، ٢٠٢٤ ، ص٢٧٩)

ثانياً :. الخبرة والأستشارة القانونية

اظهرت التجارب الدولية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن الأنظمة القضائية ان دوره لا يقتصر على مسار واحد بل يتوزع بين مجالين رئيسيين هما :. خدمة المتقاضين من جهة ومساندة القضاة من جهة اخرى وهو ما يعكس الطبيعة المزدوجة لهذه التقنية في دعم منظومة العدالة الإدارية.

١. الذكاء الاصطناعي في خدمة المتقاضين

تتجلى اهمية الذكاء الاصطناعي في تعزيز دور مرفق القضاء الإداري في حماية المتقاضين ووضع المنتفعين من خدمات المرفق العام في صلب مهمته ، حيث يجعل من مبدأ المساواة اساساً لجميع المنتفعين من المرفق العام وبنفس الشروط . (بنمنصور ، ٢٠٢٥ ، ص ١٤٦) حيث ينتفع الأفراد من خدمات مرفق القضاء الإداري ابتداءً من مرحلة ما قبل اقامة الدعوى واثاء سيرها اذ توفر الأنظمة الذكية ادوات للأرشاد القانوني الأولي تساعد الاطراف على تقييم جدوى الدعوى وتقدير احتمالات نجاحها استناداً الى تحليل بيانات سابقة وسوابق قضائية أدارية مشابهة كما يمكن لهذه الأنظمة اقتراح الصياغة المبدئية للطلبات وتحديد المحكمة المختصة والأجابة عن الأسئلة الشائعة عبر تطبيقات المحادثة الذكية هذا الدور يسهم

في تقليل الدعاوى الكيدية او غير الجادة ، (محمود ، ٢٠٢٤ ، ص ٩٤١،٩٤٠) يزيد من وعي المتقاضين بالمسار القانوني الصحيح بما يخفف الضغط على المحاكم ويرفع من كفاءة النظام القضائي .

ب . الذكاء الاصطناعي في دعم القاضي الإداري

لاشك ان استخدام الأساليب التقليدية في فض المنازعات الإدارية تتطلب جهد ووقت طويل للبت فيها مما يؤثر سلباً على حقوق اطراف النزاع وعلى العدالة القضائية ، فأصبح ادخال انظمة الذكاء الاصطناعي في عملية اتخاذ القرار الإداري ضرورة ، لما توفره من بيانات حول الكثير من القضايا والأشخاص ، ولسهولة نقلها من الجهات ذات الاختصاص مما يؤثر في حسم الدعاوى الإدارية المعروضة امام المحاكم في وقت قصير (بنمنصور ، ٢٠٢٥ ، ص ١٤٧) اما في مرحلة النظر بالدعوى فيظهر دور الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة للقضاة في تحليل البيانات وتيسير الوصول الى النصوص القانونية والفقهية ذات الصلة واقتراح السوابق القضائية المناسبة بل وحتى صياغة مسودات اولية للأحكام كما يمكن للنظم الذكية ان تدعم عمليات فرز القضايا وتصنيفها او تحديد اوليات الفصل فيها مما يعزز سرعة انجازها في مدد معقولة ومقبولة ، (الحارثي والدروبي ، ٢٠٢٥ ، ص ٤٠٨) ويقال من تراكم القضايا ومع ذلك فان القرار النهائي يظل من اختصاص القاضي الإداري وحده اذ لا يملك الذكاء الاصطناعي ولاية اصدار الأحكام وانما يقتصر على تقديم الخبرة التحليلية والدعم المعلوماتي الذي يساعد القاضي في ترشيد قراره وتحسين جودته، اذ يعتبر الذكاء الاصطناعي أداة وليس غاية في حد ذاته (المليود ، ٢٠٢٥ ، ص ١١٢)

ج . الطبيعة التكاملية للدور المزدوج

يتضح لنا من خلال معرفة دور الذكاء الاصطناعي في تقديم المشورة القانونية في القضاء الإداري للقضاة والمتقاضين ان الذكاء الاصطناعي يؤدي دوراً مزدوجاً في العملية القضائية .:

. دور استشاري وارشادي للمتقاضين قبل واثناء رفع الدعوى

. دور تحليلي وداعم للقضاة اثناء نظر الدعوى واتخاذ القرار .

هذا التكامل يسهم في تعزيز فاعلية النظام القضائي من خلال تقليل حجم القضايا غير المجدية وتحسين نوعية القرارات القضائية وتسريع الفصل في المنازعات مع المحافظة على مبدأ اساسي هو ان العدالة تبقى منوطه بأرادة بشرية واعية ومسؤولة.

ثالثاً :: استخدام انظمة التنبؤ لتحديد احتمالات نتائج القضايا واتجاهات الأحكام (العدالة التنبؤية)

تعرف خوارزميات العدالة التنبؤية بانها (برمجية حسابية قادرة على البحث في مجموع القرارات والأحكام القضائية السابقة من اجل استخراج ملف من الملفات القضائية او نص من نصوص القواعد القانونية الإجرائية والموضوعية)، (علي واكرم ، ٢٠٢٤ ، ص ٢٨١) وعرفت ايضاً بأنها (تقنية الذكاء الاصطناعي القائمة على الخوارزميات المرتبطة بالأدوات الرياضية التي تحلل مجموعات كبيرة من قرارات المحاكم من اجل تقييم فرص الفوز في محاكمة وتقدير انواع معينة من الدعاوى القضائية في الواقع)، (عوض، ٢٠٢٣ ، ص ٣٤) فالعدالة التنبؤية تعني الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتقدير مخرجات القضايا القانونية او التنبؤ بسلوكيات قضائية مستقبلية ، او التنبؤ بنتيجة نزاع او على الأقل المساعدة في تحديد مبلغ التعويض عن الأضرار على اساس عدد من المعايير (المليود ، ٢٠٢٣ ، ص ٩٩) تهدف العدالة التنبؤية الى مساعدة المؤسسة القضائية للوصول الى عدالة قانونية اكثر فاعلية لتبرهن على الترابط بين القانون والرياضيات ، (الحارثي ، ٢٠٢٥ ، ص ٤٠٧) فللعدالة التنبؤية وجهان الأول انساني والأخر احصائي وكلاهما يجتمعان في عنصر التنبؤ الذي يسعى لتحقيق العدالة القضائية .يهدف التنبؤ القضائي الى توقع نتائج التقاضي وادار القرارات بواسطة الذكاء الاصطناعي عن طريق الاطلاع على البيانات وتحليلها ، (النعمان ، ٢٠٠٥) التي تم ادخالها الكترونياً بمرحلة سابقة ثم يأتي دور الخوارزمية في التنبؤ بالحل فقد استعان الباحثون ببرنامج يستطيع ان يصدر الأحكام بالرجوع الى حقائق ووقائع تتعلق بأطراف النزاع والقواعد القانونية التي تحكم النزاع ، عليه يمكن القول ان الخوارزمية ضمن هذا المفهوم لها القابلية على اصدار الأحكام في القضايا المعروضة كما هو الحال عند القاضي البشري ، فيقوم الذكاء الاصطناعي بتوقع النتائج ووضع الاستراتيجيات المبنية على حجج الأطراف والقواعد القانونية ذات الصلة الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة المحكمة وتفرغ القاضي البشري للدعاوى المهمة والمعقدة .

المطلب الثاني : تجارب الدول في استخدام الذكاء الاصطناعي ودوره في تطوير الاجتهاد القضائي

يشهد العالم سابقاً متنامياً نحو توظيف الذكاء الاصطناعي في ميدان العدالة حيث اتجهت العديد من الدول الى اعتماد تقنيات حديثة لدعم القضاة وتطوير اليات الاجتهاد القضائي وتاتي هذه التجارب كمحاولة لمعالجة تحديات كبرى تواجه الأنظمة القضائية مثل بطيء الفصل في الدعاوى

وتضخم القضايا والحاجة الى توحيد الأجهادات وتخفيف الأخطاء البشرية ومن خلال استعراض تجارب بعض الدول يمكن الوقوف على ادوار الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة القضاء مع المحافظة على دور القاضي كمرجع نهائي في اعمال النص والأجتهاد.

الفرع الاول :: التجارب الدولية في استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء

تعتبر العدالة التنبؤية المجال الأكثر تأثيراً في استخدام الذكاء الاصطناعي فهي تسعى الى التأثير في صنع القرارات القضائية ، حيث تقوم هذه التقنية بتحليل الكثير من الملفات القانونية وتعطي تنبؤات حول القرار المستقبلي استناداً للبيانات التي سبق وان تم ادخالها لمنظومة عمل الخوارزميات والتشريعات المعمول بها . وتقوم الخوارزميات بمهمتها المتمثلة بتحليل مجموعات ضخمة من البيانات لتعطي نماذج تنبؤية عن الموضوع المعروض امام المحكمة. ويعتبر استخدام العدالة التنبؤية داخل المحاكم احدى اهم التحديات التي تواجه استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي فيها ، وقد سخرت بعض الدول نظام الذكاء الاصطناعي لخدمة القانون والقضاء ومن ابرز تلك الدول:

١. **الولايات المتحدة الأمريكية:** في الولايات المتحدة الأمريكية يشهد استخدام الذكاء الاصطناعي في الساحة القضائية توجهاً متزايداً يرافقه الكثير من الحذر والتنظيم وذلك لضمان الحفاظ على نزاهة العملية القضائية وعدم المساس بالمعايير المهنية ، حيث اطلقت مايسمى ب (المحامي الألي) يقوم بتوفير المعلومات القانونية ويتحدث بطريقة تحاكي البشر ويمكنهم الوصول الى السوابق القضائية ذات الصلة بموضوع النزاع الذي يودون الاستفسار عنه ، كذلك استخدام مايعرف بالعدالة التنبؤية التي تحاول التنبؤ بالأحكام التي سيصدرها القاضي. (حسن، ٢٠٢٣، ص ١٠/٩-١١/٠)
٢. **الصين الشعبية:** انشأت الصين مايعرف ب (محاكم الأنترنت) في مدينة شننتشن حيث يقوم الذكاء الاصطناعي بأتمتة اربع مراحل اساسية من تسجيل القضية و مراجعة الوثائق جلسات الاستماع وصياغة الحكم وقد ادى ذلك الى تقليص زمن اعداد الوثائق من ساعة كاملة الى اقل من خمس دقائق. ويتم البت فيها بالكثير من القضايا القانونية حيث لايتطلب الامر معها حضور المتقاضين في المحاكم وتتم المرافعة بواسطة قضاة الين مزدوين بأنظمة الذكاء الاصطناعي ، على ان يتم ابتداءً تسجيل دعاوهم عن طريق الأنترنت وتتشكل الجلسة الرقمية للمحكمة حيث تنظر بالقضايا ذات الطابع المالي و التجاري والأداري ومايتعلق بحقوق الملكية الفكرية ، (ولي الدين ، ٢٠٢٤ ، ص ١١٦٨) وتعد الصين اكثر الدول تطوراً بمجال استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي داخل المحاكم .

٣. فرنسا

لقد استخدمت فرنسا مصطلح المحامي الإلكتروني ضمن الدليل الذي اعده الخبراء والمحامين الرقميين حيث صدر في الثالث من جوان/٢٠١٦ من الأتحاد الوطني لنقابة المحامين بفرنسا ، (حسن، ٢٠٢٣، ص ١١/٤) وقد تم انشاء مايسمى ب (داتا جوست) وهي عبارة عن تقنية لوضع اسس استرشادية للتعويض عن الاضرار الشخصية جراء اصابة الأشخاص وتقدير مبالغ التعويض ، (ولي الدين ، ٢٠٢٤ ، ص ١١٦٨)

٤. استونيا

تم تطبيق تقنية القاضي الافتراضي في استونيا من اجل تسهيل تقديم الخدمات الحكومية وللفصل بمنازعات الصغيرة مثل مطالبات العقود التي تقل قيمتها عن ٧٠٠٠ يورو، وتصفية الدعاوى المتراكمة في المحاكم . (الحارثي ، ٢٠٢٥ ، ص ٤٠٦)

الفرع الثاني:: دور الذكاء الاصطناعي في تطوير الاجتهاد في مجال القضاء الإداري

يمثل الاجتهاد القضائي الإداري احدى الركائز الأساسية في بناء العدالة الادارية اذ تعكس قدرة القاضي على تفسير النصوص التنظيمية والقوانين واستنباط الحلول في المسائل التي يعترضها الغموض او النقص التشريعي او التنظيمي ، ومع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي الى المجال القضائي الإداري يثار تساؤل جوهري حول طبيعة الدور الذي يمكن ان يؤديه هذا التطور في النظم القانونية المختلفة ، وما اذا كان سيؤدي الى تعزيز الاجتهاد القضائي الإداري في البلدان التي تعتمد هذا النهج اصلاً ؟ ام سيحدده في الدول التي يغلب عليها الطابع التطبيقي للنصوص في النظام الذي يعتمد على الاجتهاد الإداري كأساس للفصل في النزاعات ، يمثل الذكاء الاصطناعي اداة طبيعية وفعالة اذ يمكنه تحليل ملايين السوابق القضائية الادارية واستنتاج الانماط المشتركة بينها وتوفير خريطة دقيقة للاتجاهات السابقة بما يعزز استقرار الأحكام وتوقع نتائجها ويسهم بالكشف عن التناقضات داخل السوابق وفتح المجال لتطوير اجتهاد اداري جديد اكثر انسجاماً ، وعليه يعد الذكاء الاصطناعي في النظام الاجتهادي الإداري معززاً مباشراً لوظيفة القاضي الإداري المجتهد دون ان يغير من طبيعة النظام . اما في النظام الإداري القائم على التطبيق النصي الذي يقوم على تطبيق التشريعات واللوائح والقرارات التنظيمية باعتبارها المصدر الأساسي للفصل في القضايا يقتصر دور القاضي غالباً على تطبيق النصوص ويبقى الذكاء الاصطناعي في هذا السياق اداة لتحليل النصوص ومقارنة القوانين مع الوقائع و تقديم مساعدة في التفسير عند الغموض ، مايعني انه لا يخلق اجتهاداً جديداً بذاته الا اذا تضمنت البيانات المدخلة اجتهادات ادارية متباينة عندها قد يوفر الذكاء الاصطناعي

للقاضي بدائل متعددة ويعزز مساحة الأجتهداد حتى ضمن النظام النصي .ومن هنا تتضح الأشكالية الجدلية حول ما اذا كان الذكاء الأصطناعي سيعزز التطبيق النصي في القضاء الإداري ام سيسهم في توسعة نطاق الأجتهداد؟ والجواب يتوقف على طبيعة البيانات المدخلة للنظام فكما اقتضت على التشريعات والتطبيقات الصارمة بقي الذكاء الأصطناعي في الأطار التطبيقي اما اذا شملت اجتهادات متباينة فانها تتيح له دعم الاجتهاد الإداري وعليه لايفرض الذكاء الأصطناعي تحولاً تلقائياً في طبيعة القضاء الإداري بل يعكس البنية القانونية التي يدرج عليها ومع ذلك قد يفتح ادخاله في المحاكم الباب امام تحول تدريجي في النظام النصي نحو توسيع مجال الأجتهداد القضائي الإداري، يساهم الذكاء الأصطناعي بصورة غير واضحة في تطوير الأجتهداد وتعزيزه ويجعل عمل القاضي الإداري اكثر دقة واستقراراً .ان اعتماد العدالة التنبؤية في النظام القضائي بكل انواع ودرجات المحاكم امر مثير للتساؤلات فأول مايتبادر الى الذهن هو مدى فاعلية هذه التقنية ؟ وهل تحقق الأحكام الصادرة وفق هذه التقنية العدالة المرجوة عند لجوء المتقاضين للمحاكم ؟ اذ تصدر الأحكام دون ان يتناول القاضي البشري البيانات بالبحث والتدقيق بصورة مباشرة وانما يجري ذلك كله الياً .وعلى الرغم من ان العدالة التنبؤية تعد اهم خطوة نحو تحديث الأنظمة القضائية الا انها اثارت جدلاً واسعاً بين مؤيديين يرون فيها وسيلة لتطوير العدالة ومعارضين يخشون من مخاطرها . فهناك من يرى بضرورة استخدامها لما لها من ميزات من جانب الكفاءة وسرعة الإجراءات فهي قادرة على تحليل الاف الأحكام السابقة بسرعة هائلة مما يجعل الأحكام تصدر بصورة اسرع ، واصدار تلك الأحكام بصورة موحدة قليلة التفاوت في المواضيع المتشابهة من حيث المعطيات والمستندات والبيانات المدخلة مما يرفع مستوى الاتساق القضائي ، اضافة الى دعم القاضي في اتخاذ القرار باعتبارها اداة مساعدة وليست بديل عن القاضي البشري وتحقق شفافية اكبر اذا ما اعتمدت الأنظمة التنبؤية على مصادر مفتوحة مما يمكن من تفسير اسباب اصدار الحكم وبالتالي يعزز ثقة المجتمع بالنظام القضائي فليس ثمة مشكلة من استخدام هذه التقنية مادامت تعين القاضي على تحليل المنازعة وتذليل صعوبتها وتعقيدها . (الخطيب ، ٢٠١٩ ، ص ٢٢) ويستشهد البعض (عوض ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٦) بأن اصل الاجتهاد القضائي مبني على الأبتكار والقدرة على تكييف التشريع لمجاراة مختلف المتغيرات الأقتصادية والأجتماعية فالقاضي ليس نسخة عن زملاءه فهو لا يكرر ما يتخذه زملاءه من احكام ولا يكرر ما يتخذه هو من احكام في موضوع معين خلال عمره المهني حيث يحكم بطريقة مغايرة في قضية سبق وان حكم بها نظراً للتطورات التي يشهدها المجتمع باستمرار ، تأسيساً على ذلك بنيت اراءهم على ان التخوف من استخدام العدالة التنبؤية ، انما هي نظرة تشاؤمية لاداعي لها اذ انها تخالف النتائج التي حصلت نتيجة اقتران الذكاء الأصطناعي بباقي العلوم كالطب والهندسة وهناك من يرى ان العدالة التنبؤية فيها من المساوىء ما يجعل القلق من استخدامها بصورة مفرطة حاضراً ، (الحارثي ، ٢٠٢٥ ، ص ٤٠٣) مستدئين في ذلك الى ان فكرة استخدامها ربما يؤدي الى ترسيخ الأحياز فالخوارزميات تتعلم من بيانات تاريخية واذا كانت هذه البيانات متأثرة بأحكام غير عادلة او تمييزية فأن النظام سيعيد انتاج تلك الأحيازات ويكرسها ، اضافة الى ضعف البعد الأنساني في استخدام هذه التقنية اذ ان الأحكام الصادرة من المحاكم والتي تهدف الى تحقيق العدالة هي ليست مجرد ارقام واحتمالات وأنما تأخذ بعين الأعتبار الظروف الأنسانية والأجتماعية فالاعتماد المفرط على هذه التقنيات ربما يفقد الحكم القضائي التقدير الأنساني فيه ، واذا اصبحت التنبؤات مرجعاً ثابتاً قد يشعر القضاة بضغط غير مباشر لمجاراة مايقوله الخوارزمية مما يهدد مبدأ استقلالية الحكم القضائي ، اضافة الى ان القاضي سيحكم بما لم يقرأ من بيانات مع العرض ان خوارزميات الذكاء الأصطناعي تعمل على البيانات المدخلة مسبقاً والتي تقوم هذه التقنية بتحليلها الياً ومن بين الاف البيانات سيكون هناك بالضرورة وثائق لايعلمها القاضي فكيف يحكم بما لايعلم وقد تثار تساؤلات اخرى حول المسؤولية ؟ من يتحمل مسؤولية الأخطاء في الأحكام الصادرة استناداً للنظام التنبؤي القاضي ام الشركة المصممة للنظام ؟ ، (عوض ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٦) ومابعدها) مازالت هذه التساؤلات بلا اجابات واضحة ومقنعة والأجابة عنها تتطلب ان توضع بأطار قانوني يمكن اعتماده ، وعدم الأجابة عن تلك الأسئلة تجعل هذا الموضوع بين أمرين اما اهماله وعدم العمل به نتيجة غموضه او العمل به مع ضبابية القواعد الحاكمة له مما يتعارض مع مبدأ عدالة واستقرار القضاء .واخيراً لا بد لنا من القول ان توظيف تقنيات الذكاء الأصطناعي في القضاء الإداري يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز فعاليته وحكومته. اذ يضطلع القضاء الإداري بمهمة فحص قرارات الجهات الحكومية مما يجعله في مقدمة الضامن لحفظ حقوق الأفراد ومبدأ المشروعية ، ومع دخول الذكاء الأصطناعي كمساعد رقمي يصبح بإمكان القاضي الإداري الأستفادة من ادوات تحليلية عالية الدقة والسرعة تكشف اوجه التناقض او الخلل في تلك القرارات وبالتالي تسهم في ترسيخ معايير الشفافية ، النزاهة وتكريس الثقة العامة في عمل المؤسسات القضائية .وبذلك فإن الذكاء الأصطناعي في القضاء الإداري يمثل فرصة حقيقية لتطوير هذا القطاع الحيوي عبر تسريع الإجراءات وتسهيل البت في المنازعات البسيطة وتعزيز الشفافية ودعم القاضي بالادوات التحليلية المتقدمة غير ان هذه الأمكانات على اهميتها تبقى مشروطة بوجود أطر قانونية وأخلاقية صارمة تضمن ان يبقى الذكاء الأصطناعي اداة مساعدة لا بديلاً عن القاضي البشري فالمحافظة على مبدأ المشروعية واستقلال القضاء الإداري تقتضي

التوازن بين استثمار مزايا التكنولوجيا وضبط مخاطرها بما يحقق العدالة ويعزز ثقة الافراد بمؤسسات الدولة وفي العراق لاتزال المحاكم بكافة انواعها تعمل وفق اجراءات التقاضي التقليدية باستثناء بعض الاجراءات التي ادخلت عليها التقنيات الالكترونية ، وعلى الرغم من اهمية ادخال التقنية الرقمية الذكية في البيئة القضائية الا ان ذلك الأمر يحمل تحديات كبيرة وفق المعطيات الحالية في العراق مع غياب الأطار التشريعي التنظيمي لمفهوم وأنواع وكيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المحاكم اضافة الى عدم توفر البنية التحتية التقنية من أجهزة وحواسيب الالكترونية وكوادر متخصصة بهذا المجال وغياب التدريب الأمثل للقضاة والمحامين على استخدام تطبيق هذه التقنية في عملهم القانوني مما يجعل استخدام الذكاء الاصطناعي صعباً مع هذه المعطيات لذا اصبح امراً ملحاً على الحكومة العراقية مواكبة الدول العربية والأجنبية بهذا المجال ويأتي دور القضاة في المقدمة بأيجاد الحلول من خلال اوصول صوتهم الى الجهات الحكومية للتعهد لهذا الأمر والأسراع بتوفير المقومات اللازمة لأنجاح العمل بالذكاء الاصطناعي في المحاكم العراقية.

الخاتمة

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات

بعد استعراض مقومات وضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري والتعريف به وبيان مزاياه وتحدياته وكذلك تحليل دوره في الاجتهاد القضائي يمكن القول ان الذكاء الاصطناعي يمثل تحولاً نوعياً في البيئة القضائية المعاصرة اذ يفتح افقاً جديدة لتسريع الفصل في المنازعات وتعزيز الشفافية وتوحيد الاجتهادات مع ضمان قدر اعلى من الكفاءة والدقة ومع ذلك يظل ادماج هذه التقنيات في القضاء الإداري مرهوناً بمدى التوازن بين الاستفادة من مزاياها والمحافظة على المبادئ الجوهرية للعدالة وسيادة القانون. وان من ابرز النتائج التي توصلنا لها بهذا البحث .:

١. إمكانية الدمج بين التقنية والعدالة :اثبت الذكاء الاصطناعي قابليته لأن يكون اداة داعمة لا بديلاً عن القاضي بما يحافظ على الطابع الأنساني للعمل القضائي.
٢. تسريع الاجراءات :الأعتماد على الخوارزميات يسهم في تقليص أجال البت في القضايا خصوصاً في المنازعات الإدارية ذات الطابع الروتيني المتكرر .
٣. توحيد الاجتهادات : الأنظمة الذكية قادرة على رصد السوابق القضائية وتقديمها بشكل منظم مما يحد من تضارب الأحكام .
٤. التحديات القانونية والأخلاقية التي تواجه الذكاء الاصطناعي تتمثل بمخاطر المساس بأستقلالية القاضي وأحتمالية انحياز الخوارزميات وضرورة حماية البيانات.
٥. الحاجة للتشريعات :غياب أطار قانوني صريح ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري يشكل عائقاً رئيسياً امام توسيع نطاق تطبيقه ، وهذا مايعاني منه الواقع القضائي في العراق فيما يتعلق بتحويل التقاضي التقليدي الى التقاضي الذكي بسبب غياب التشريعات التي تتناول مفهوم الذكاء الاصطناعي واستخداماته.

ثانياً. التوصيات:

١. وضع اطار تشريعي خاص :يتعين سن تشريعات واضحة تنظم أليات استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء بصورة عامة ومن ضمنه القضاء الإداري وتحدد مسؤوليات القاضي والمبرمج والجهة القضائية.
٢. تطوير البنية التحتية الرقمية:تعزيز أنظمة المعلومات القضائية وتحديث قواعد البيانات لتصبح مؤهلة للتكامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي.
٣. تأهيل القضاة والكوادر القضائية :ادراج برامج تدريبية متخصصة في استخدام التطبيقات الذكية للقضاة والمحامين والكوادر البشرية العاملة في المحاكم بما يعزز الثقة في النتائج التي تقدمها الأنظمة .
٤. ضمان مبادئ الشفافية والعدالة:فرض ضوابط تقنية واخلاقية لمنع الانحياز الخوارزمي وضمان امكانية مراجعة النتائج التي يقدمها النظام على ان يتم ادراج تلك الضوابط في التشريعات الخاصة بتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي.
٥. التدرج في التطبيق:البدء بأستخدام الذكاء الاصطناعي في الأعمال المساعدة مثل ادارة الجلسات فرز الدعاوى وتلخيص السوابق قبل الأنتقال الى دوره في بناء الاجتهاد القضائي.

٦. التعاون الدولي: الاستفادة من التجارب المقارنة للدول التي قطعت اشواطاً في هذا المجال مع مراعاة الخصوصيات القانونية المحلية، كتجربة دولة قطر والأمارات العربية المتحدة حيث قطعت شوطاً كبيراً بهذا المجال وان كانتا لم تصلا الى درجة التطور الذي وصلت له جمهورية الصين الشعبية بهذا المجال.

ختاماً ان ادماج الذكاء الاصطناعي في القضاء الإداري ليس خياراً ترفيهياً بل ضرورة تفرضها متطلبات العصر شريطة ان يكون هذا الأدماج مدروساً ومؤطراً بضوابط قانونية واخلاقية تحافظ على هيبة القضاء وحقوق المتقاضين وبهذا يمكن للذكاء الاصطناعي ان يتحول من مجرد تقنية الى شريك حقيقي في ارساء العدالة الإدارية دون ان يفقد القضاء جوهره الأنساني القائم على الحكمة والأجتهاد.

المصادر والمراجع: اولاً: الكتب

١. امل فوزي احمد عوض ، الذكاء الاصطناعي كأداة جديدة للعدالة ، المركز الديمقراطي العربي ، الطبعة الاولى ، ٢٠٢٣ .
٢. فاطمة عبد العزيز حسن ، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة امام القضاء (دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر) ، الناشر دار النهضة العلمية، الإمارات ، يناير ، ٢٠٢٤ .
٣. عبد اللاه ابراهيم الفقي ، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،الاردن ، ٢٠١٢ .
٤. عبد الله سعيد عبد الله ،المسؤولية المدنية عن اضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الاماراتي ،دراسة تحليلية مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٢١ .

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١. سلام عبد الله كريم ،التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي ،اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة كربلاء كلية القانون ، ٢٠٢٢ .

ثالثاً: البحوث والمقالات

١. اسلام عبد المنعم الصياد، الكترونية التقاضي عبر الوسائل الالكترونية ، دراسة مقارنة، المجلة القانونية، المجلد ١٧ ، العدد ٣ ، القاهرة ، سنة ٢٠٢٣ .
٢. ايناس خلف الخالدي ، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، قراءة قانونية في الميثاق الاخلاقي الاوربي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها ، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، المجلد ١٠، العدد١١٦، سنة ٢٠٢١ .
٣. بوعمره عقبة، رقمنة الاجراءات القضائية وسرعة المحاكمة الجزائية اي علاقة ؟ ، مجلة القانون والعلوم البيئية ،المجلد ٣ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٤ .
٤. بوطريكي المليود، القاضي الإداري والذكاء الاصطناعي : المخاطر المقلقة والضوابط الممكنة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، العدد ١٦٩ ، ابريل ٢٠٢٣ .
٥. جميل خليل صالح المجمعى ، الادارة الالكترونية بوابة جديدة لرفع كفاءة القضاء الاداري ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد ٧٣ ، العدد ٥، اذار ٢٠٢٥ .
٦. جبايلي صبرينة و بن عمران سهيلة، عن دور الذكاء الاصطناعي في اقتراح استراتيجية التقاضي (دراسة تحليلية في قطاع العدالة) ، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي ، المجلد ٩ ، العدد ٢،سنة ٢٠٢٢ .
٧. حسام الدين محمود محمد، واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ، مجلة روح القوانين، المجلد ٣٥ ،العدد ١٠٢، ٢٠٢٣ .
٨. رشا علي الدين، الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. بحث مقدم الى المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون ،عدد خاص بالمؤتمر ، ٢٠٢٤ .
٩. زويبر حمادي ،تأثير الذكاء الاصطناعي على العمل القضائي ، مجلة المحامي ،العدد ١ ، ٢٠٢٥ .
١٠. زينب ضيف الله ، الذكاء الاصطناعي والقانون ، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد ٢، العدد ٣ ، ٢٠٢٣ .
١١. سعيد النعمان ،القضاء العراقي والذكاء الاصطناعي ،مقال منشور بموقع المنتدى العراقي للنخب والكفاءات ،على الرابط الالكتروني : <https://iraqi-forum2014.com/committees-ar/legal/108072025>
١٢. سيد احمد محمود، الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي دراسة تحليلية مقارنة ، أعمال مؤتمر التحديات والافاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي ،جامعة عين شمس ، كلية الحقوق ، القاهرة ، ٢٠٢٤ .

١٣. حسام الدين رتيب طنطاوي ، الكترونية اجراءات التقاضي ودورها في الحد من الفساد الإداري في مرفق العدالة ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون ، القاهرة ، ابريل ٢٠٢٤ .
١٤. عبد الرحمن احمد الحارثي و علي محمد علي الدروبي، اجراءات التقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠٢٥ .
١٥. عبد الله محمد علي سلمان المرزوقي ، التقاضي الالكتروني (التقاضي الذكي) والكترونية التقاضي (القضاء الذكي) ، دراسة مقارنة لتشريع دولة الامارات العربية المتحدة مع بعض الانظمة العربية والاجنبية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم، المجلد ١٨ ، العدد ١٢، سنة ٢٠٢١ .
١٦. فاطمة عبد العزيز حسن ، التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول، دراسة مقارنة ، مجلة البحوث القانونية والسياسية ، المجلد ٣ ، العدد ٣ ، سنة ٢٠٢٣ .
١٧. فرقد عبود العارضي و زينب صبري محمد الخزاعي ، تفعيل التقاضي الألكتروني في المحاكم الإدارية ، مجلة دراسات البصرة ، وقائع المؤتمر العلمي الوطني الثامن لكلية القانون، ملحق خاص ٢، العدد ٤٤، حزيران ٢٠٢٢ .
١٨. محمد عرفان الخطيب، العدالة التبيئية والعدالة القضائية الفرص والتحديات، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد ١٢، العدد ١، قطر، ٢٠١٩ .
١٩. مريم بنمنصور، أثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي على نجاعة القضاء الإداري ، المجلة المغربية للدراسات القانونية ، المجلد ١ ، العدد ٢٣، ٢٠٢٥ .
١٩. نعيمة كمال علي و علي طه اكرم، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء (دراسة مقارنة) ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ٢٢ ، العدد ٢، ٢٠٢٤ .
٢٠. هوشات فوزية، الذكاء الاصطناعي : اي تاثير على القضاء الاداري ؟، مجلة المعيار، المجلد ٢٩، العدد ١ ، لسنة ٢٠٢٤ .

رابعاً : الدساتير والقوانين

- . الامم المتحدة (١٩٤٨) ،الأعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الجمعية العامة للأمم المتحدة .
- . قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، جمهورية العراق .
- . قانون الاثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ ، جمهورية العراق .
- . الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، جمهورية العراق .
- . قانون الاجراءات المدنية والادارية رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل سنة ٢٠٢٢ ، الجزائر .
- . قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ ، جمهورية العراق .